

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

الأصل: فرنسي

EX.CL/311 (X)

**تقرير عن المؤتمر الأول للوزراء الإفريقيين
المسؤولين عن المحروقات
(النفط والغاز)**

-

تقرير عن المؤتمر الأول للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)

أولاً: المقدمة:

1. اعتمد رؤساء الدول والحكومات، خلال القمة السابعة المنعقدة في بانجول (جامبيا) في يوليو 2006، المقرر (الوثيقة رقم (VII) ASSEMBLY/AU/Dec.132) المتعلق بإنشاء صندوق إفريقي للنفط على مستوى الاتحاد الإفريقي، لمواجهة آثار ارتفاع سعر النفط على البلدان الإفريقية الفقيرة وضمان تنسيق السياسات الإفريقية الخاصة بالنفط، ويطلب هذا المقرر أيضاً من مفوضية الاتحاد الإفريقي صياغة استراتيجية مفصلة حول التعاون والتضامن بين البلدان الإفريقية المنتجة وغير المنتجة للنفط.
2. في إطار تنفيذ هذا المقرر نظمت المفوضية بالقاهرة (مصر)، في 14 ديسمبر 2006، المؤتمر الأول للاتحاد الإفريقي للوزراء المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز) بعنوان " من أجل أمن نفطي إفريقي مستدام من خلال التعاون والتضامن" ، الذي سبقه انعقاد اجتماع تحضيرى للخبراء من 11 إلى 13 ديسمبر 2006.
3. كان هذا المؤتمر فرصة للوزراء لبحث وتحليل نتائج الدراسات حول آثار ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي على الاقتصادات الإفريقية وعلى الآليات والترتيبات العملية لإنشاء وتشغيل صندوق إفريقي للنفط التي أعدتها مفوضية الاتحاد الإفريقي بمساعدة بنك التنمية الإفريقي.
4. تمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في اعتماد استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التعاون والتضامن بين البلدان الإفريقية المنتجة للنفط والغاز وتلك غير المنتجة، من ناحية، وآليات الصندوق الإفريقي للنفط المتعلقة بمساعدة البلدان غير المنتجة للنفط على مواجهة الصدمات النفطية وتسهيل تمويل وارداتها النفطية، من ناحية أخرى.

ثانياً: سير أعمال المؤتمر:

5. شاركت في المؤتمر البلدان الأعضاء الثلاثة والثلاثون (33) الآتية: الجزائر، بينين، بوروندي، الكامبيرون، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، موريشيوس، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، جمهورية مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

6. شارك في هذه الأعمال أيضاً ممثلون عن المنظمات القارية التالية: اللجنة الإفريقية للطاقة، رابطة البلدان الإفريقية المنتجة للنفط، بنك التنمية الإفريقي، السوق المشتركة لبلدان شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي.
7. لقيادة أعمال المؤتمر، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:
- الرئيس : مصر (شمال إفريقيا).
 - النائب الأول للرئيس : زيمبابوي (الجنوب الإفريقي)
 - النائب الثاني للرئيس : موريشيوس (شرق إفريقيا).
 - النائب الثالث للرئيس : غينيا الاستوائية (وسط إفريقيا).
 - المقرر : السنغال (غرب إفريقيا).

ثالثاً: نظرة عامة عن قطاع المحروقات في إفريقيا:

8. على ضوء التحليلات والتقييمات المختلفة التي تم إنجازها بخصوص قطاع المحروقات في إفريقيا وفي العالم، فإن وضع هذا القطاع في القارة يتمثل كالاتي:

- تتوفر إفريقيا على ثروات كبيرة من حيث المحروقات كما أنها تتمتع بموقع استراتيجي مقارنة بالمناطق الرئيسية للعالم المستهلكة للنفط والغاز؛
- يلاحظ هناك تنافس كبير عن النفط الإفريقي ويعود ذلك إلى الطلب الكبير للفاعلين الآسيويين الذين أبدوا استعدادهم للاستثمار الواسع من أجل تطوير الاحتياطات الضخمة للنفط والغاز في إفريقيا في سياق استراتيجيتهم المتعلقة بتحقيق التوازن الجيوسياسي وتنويع مصادر التمويل؛
- ارتفع سعر النفط من أقل من 40 دولاراً للبرميل سنة 2004، إلى 85ر70 دولاراً للبرميل في أغسطس 2005. وبلغ هذا السعر سقفاً قياسياً قدر بمبلغ 4ر78 للبرميل في 14 يوليو 2006. وقد انخفض سعر النفط بحوالي 20% حيث بلغ 60 دولاراً أمريكياً تقريباً؛
- ليس من المتوقع أن يعود سعر النفط إلى ما كان عليه قبل سنة 2004 لأن هذا الارتفاع يعود أساساً إلى الطلب المتزايد لبلدان شرق آسيا وبالأخص الصين والهند؛
- غير أن ارتفاع سعر النفط يشكل تحدياً كبيراً للبلدان المستوردة، لاسيما البلدان الإفريقية الفقيرة، لأن هذا قد يعرقل أو يعرض تطورها الاقتصادي للخطر ويؤدي إلى صعوبات مالية أشد، إذ أن أثر ارتفاع أسعار النفط قد تترتب عليه نتائج سلبية جداً على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على النفط

و/أو الغاز وتلك المثقلة بالديون، وهو ما يميز عدداً كبيراً من الاقتصادات الإفريقية؛

- خلافاً لذلك يشكل ارتفاع سعر البترول مصدراً هائلاً بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط؛
- إن الوضع الرديء للبنى التحتية الطاقوية الإقليمية والإقليمية الفرعية ونقصها زاد من حدة نفقات التمويل الداخلي، لاسيما في البلدان المحصورة؛
- يتم تكرير المنتجات النفطية في إفريقيا أساساً في مصاف صغيرة وغير فعّالة لا تتم صيانتها بشكل جيد وتعمل بتكنولوجيات تجاوزها الزمن، إضافة إلى أن نوعية هذه المنتجات لا تتماشى والمعايير الدولية؛
- شكل استغلال النفط والغاز مصدر مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية كبيرة في بعض البلدان المصدرة للنفط. وعليه فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية تبرز أن الإيرادات النفطية لم تستطع دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في هذه البلدان؛
- يتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والغاز في التحكم في ثرواتها النفطية بشكل مستدام، فضلاً عن مسائل الحكم الرشيد والإدارة الشفافة والفعّالة للإيرادات الهامة لقطاع النفط والغاز في تعزيز النمو والتنمية؛

9. يتعين على الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي القيام بدور استراتيجي ومتكامل للنهوض بمستقبل الطاقة والتنمية في إفريقيا. يتأتى هذا بطبيعة الحال من خلال إقامة سياسة قارية لتطوير قطاع الطاقة بشكل عام والمحروقات (النفط والغاز) بشكل خاص بغية ترشيد استغلال هذه الموارد على المديين المتوسط والطويل من أجل ضمان أمن نفطي مستدام كأحد دعائم سياسة إفريقية للأمن الطاقوي.

رابعاً: التوجيهات الاستراتيجية الرامية إلى التخفيف من آثار ارتفاع أسعار النفط وتحقيق أقصى دخل نفطي للبلدان المنتجة وتحسين نوعية المنتجات النفطية.

10. تشير خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر إلى التوجيهات الرئيسية فيما يتعلق بالجوانب الأربعة التالية:

- الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار ارتفاع سعر النفط:
تشغيل الصندوق الإفريقي للنفط وإنجاز المشاريع الكبرى التي تهدف إلى تحقيق التكامل (أنابيب الغاز/النفط، المصافي الإقليمية، التنقيب عن حقول النفط الحدودية واستغلالها)؛
- تحقيق أقصى دخل نفطي للبلدان المنتجة: تعزيز قدرات إعداد العقود والتفاوض بشأنها ومتابعة ومراقبة التنقيب عن حقول النفط واستغلالها، وتعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية وتطوير عمليات التنقيب عن حقول النفط؛
- زيادة كمية المنتجات النفطية وتحسين نوعيتها: ترميم المصافي الموجودة وتوسيعها وبناء مصاف إقليمية جديدة، وبناء مستودعات مجمعة وتحسين نظم توزيع المنتجات النفطية؛
- إعداد سياسات واستراتيجيات قارية لتطوير قطاع المحروقات والطاقة الجديدة والمتجددة، لاسيما الوقود الإحيائي:

11. في الإعلان المسمى " إعلان القاهرة" حول التعاون والتضامن الإفريقي في مجال المحروقات.

(أ) يطلبون الوزراء، من بين أمور أخرى، من مفوضية الاتحاد الإفريقي:

- تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل تشغيل الصندوق الإفريقي للنفط في أقرب وقت، بما في ذلك استكمال الدراسة الجاري إنجازها بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية وإبلاغ الدول الأعضاء بالوثائق ذات الصلة؛
 - العمل على تعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات النفطية في القارة فيما يتعلق بجميع الأنشطة بغية تبادل التجارب من أجل تحكم أفضل في القطاع؛
 - تحديد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية للطاقة غير الملوثة والمتجددة وبخاصة الوقود الإحيائي؛
 - وضع إطار مناسب لدراسة وإيجاد حل للمشاكل البيئية المرتبطة بالمحروقات في إفريقيا، لاسيما تلويث البحار وأنواع التلوث الأخرى.
- (ب) قرروا إسناد إدارة موارد وأنشطة الصندوق الإفريقي للنفط إلى البنك الإفريقي للتنمية.
- (ج) يناشدون مفوضية الاتحاد الإفريقي اتخاذ استراتيجية لتعزيز قدرات البلدان الإفريقية في إعداد العقود النفطية والتفاوض بشأنها وفي متابعة أنشطة الشركات النفطية العاملة في إفريقيا بغية زيادة إيرادات البلدان الإفريقية المنتجة للنفط.

- (د) يلتزمون بالعمل على ما يلي:
- إنشاء مستودعات إقليمية مجمعة من أجل تحسين ظروف تخزين وتوزيع المنتجات النفطية في البلدان غير المنتجة لاسيما المحصورة منها؛
 - تعزيز المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحقيق التكامل والمتعلقة ببناء أنابيب النفط والغاز والمصافي الإقليمية وكذا التنقيب عن حقول نفطية حدودية واستغلالها بشكل مشترك ومنحها الأولوية لدى حكوماتنا؛
 - التعاون مع مؤتمر الوزراء المسؤولين عن البيئة بهدف تعزيز استغلال الموارد النفطية ومصادر الغاز الطبيعي والحرص على التخفيف من آثارها على البيئة والتعاون أيضاً مع الوزراء المسؤولين عن التجارة حول الجوانب المتعلقة بسعر المنتجات النفطية.
- (هـ) يقترحون أن يتم، برعاية مفوضية الاتحاد الإفريقي، إنشاء مؤتمر للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات كجهاز مركزي للتنسيق القاري للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المحروقات.
- (و) يرحبون بالعرض الذي قدمته جمهورية مصر العربية، بأن تنشئ في القاهرة، على مستوى وزارة النفط، مكتب اتصال بغية مساعدة مفوضية الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء، وذلك دون آثار مالية، في الأنشطة المتعلقة بقطاع المحروقات بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر.

خامساً: توصيات:

12. اعتباراً للضرورة الملحة والعاجلة لتنظيم التعاون والتضامن الإفريقيين في مجال المحروقات لاسيما من خلال اعتماد آليات وترتيبات عملية للصندوق الإفريقي للبتروول يوصي بما يلي:
- الإحاطة علماً بتقرير المؤتمر الأول للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات (البتروول والغاز)؛
 - الثناء على الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات (البتروول والغاز) ، على تقييمهم الدقيق لأثر ارتفاع سعر البتروول على الاقتصادات الإفريقية، واعتمادهم لآليات وإجراءات عملية للصندوق الإفريقي للبتروول بالإضافة إلى خطة عمل؛
 - اعتماد إعلان القارة للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات (البتروول والغاز).
 - مطالبة مفوضية الاتحاد الإفريقي بما يلي:

- تنفيذ كل الإجراءات المطلوبة لتشغيل الصندوق الإفريقي للبتروول في أقرب وقت ممكن بما في ذلك استكمال الدراسة الجارية وإرسال الوثائق المتعلقة بها إلى الدول الأعضاء.
- إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة غير الملوثة وبخاصة الوقود الإحيائي كبديل للمحروقات.
- بدل كل الجهود من أجل إنجاز خطة العمل وذلك بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي واللجنة الأفريقية للطاقة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ورابطة البلدان الأفريقية المنتجة للبتروول.
- مطالبة رئيس المفوضية بتقديم تقرير عن أنشطة تنفيذ خطة العمل خلال مؤتمر الاتحاد الإفريقي القادم.



EX.CL/311 (X)
ANNEX.1

إعلان القاهرة
حول "الأمن والتضامن الأفريقيين"
في مجال المحروقات

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر الأول لوزراء الإتحاد الإفريقي
المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)
القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 11-14 ديسمبر 2006

-

AU/EXP/OG/RPT. (I)

تقرير
اجتماع الخبراء

-

1 - المقدمة:

1- عقد اجتماع الخبراء من 11 إلى 13 ديسمبر 2006 بالقاهرة (مصر) في دورة تحضيرية لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن المحروقات (البتروال والغاز).

2- المشاركة:

2- وقد شارك في الأعمال مندوبو أربع وعشرين (24) دولة أفريقية، هي: الجزائر، بنين، بروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، مصر، جامبيا، غينيا، غانا، غينيا الاستوائية، موريشيوس، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

3- كما شارك في الأعمال ممثلون عن المنظمات القارية التالية، اللجنة الأفريقية للطاقة، ورابطة الدول الأفريقية المنتجة للبتروال، وبنك التنمية الأفريقي، والنيباد والمجموعة الاقتصادية، السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا).

3- الجلسة الافتتاحية:

4- وبعد كلمة افتتاحية لمدير إدارة البني التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي حول موضوع المؤتمر وسير الدراسات التي اشترك في إعدادها الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الأمين التنفيذي لرابطة الدول الأفريقية المنتجة للبتروال، ووكيل أول وزارة البتروال بجمهورية مصر العربية ومفوض شؤون البني التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

كلمة الأمين التنفيذي لرابطة الدول الأفريقية المنتجة للبتروال:

5- وقد أعرب الأمين التنفيذي لرابطة الدول الأفريقية المنتجة للبتروال - في بيانه - عن الشكر لمصر حكومة وشعباً على الجهود الهائلة التي بذلت لاستضافة هذا الاجتماع وللحفاوة البالغة التي حظي بها جميع المشاركين في اجتماع الخبراء وعلى التحضير لهذا المؤتمر.

6- وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تواجه التحدي الرئيسي المتمثل في تحسين نوعية وجودة حياة شعوبها من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتدعيم السلام ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن دولاً أفريقية كثيرة مهمشة وعاجزة عن التحرك نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ومن ثم فإن هذا المؤتمر يعد فرصة سانحة للإسهام في عملية التنمية الأفريقية.

- 7- فيما يتعلق بالارتفاع المتواصل لأسعار البترول وتأثير ذلك على اقتصادات الدول الأفريقية، أكد على أن هذا الوضع يجب اعتباره فرصة بقدر ما يعتبر تحدياً. كما شدد على ضرورة إتاحة الفرصة أمام البلدان الأفريقية لكي تضع استراتيجياتها الخاصة بها والاهتمام بتحديد الطريق الواجب الذي يجب السير فيه بدلاً من التماس المساعدة.
- 8- وقد أشار إلى أن رابطة الدول الأفريقية المنتجة للبترول على استعداد لمساندة المنظمات والمؤسسات القائمة فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل المتصلة بقطاع البترول. وقد حيا مرة أخرى مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الوثيق مع رابطة الدول الأفريقية المنتجة للبترول وتعبئة الإرادة الجماعية من أجل حل مسألة الزيادات في أسعار البترول.

كلمة وكيل أول الوزارة المسؤول عن شؤون الإنتاج بوزارة البترول المصرية:

- 9- أعرب وكيل أول وزارة البترول المصرية المسؤول عن شؤون الإنتاج عن ترحيبه بأعضاء وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ونقل إلى المشاركين تحيات وزير البترول المصري الذي حال مانع دون حضوره. كما أشار إلى قدرة أفريقيا على تخطي الصعوبات الناتجة عن تذبذب أسعار البترول بواسطة التعاون. وفي هذا الصدد، أكد أن مصر مستعدة للانضمام إلى هذا التعاون والإسهام فيه. وقد حيا مبادرة الاتحاد باختيار مصر لاستضافة المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات.

كلمة معالي الدكتور برنارد زوبا المفوض المسؤول عن البنى التحتية والطاقة

بمفوضية الاتحاد الأفريقي:

- 10- استهل المفوض كلمته بالتأكيد على أهمية الطاقة بالنسبة للقارة الأفريقية، وهو ما يعكسه العدد الكبير للاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت سواء على المستوى الإقليمي أو القاري خلال الشهر الحالي ديسمبر 2006 حول موضوع الطاقة، والتي دعي إليها الاتحاد الأفريقي.
- 11- وعرض بايجاز الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار خطته الاستراتيجية 2004-2007 في مجال الطاقة، وهى:
- إعداد سياسة واستراتيجيات تهدف إلى تنمية الطاقة الكهربائية في أفريقيا.
 - إعداد سياسة قارية في مجال البترول والغاز؛
 - إعداد خطة توجيهية قارية تسمح بتكامل البنى التحتية للطاقة الكهربائية؛

- مساندة تنفيذ مشروعات كبرى إقليمية وقارية متكاملة مضمنة في البرنامج الرائد " الاتحاد الأفريقي/النيباد "، والذي يعد في الصدارة من أولوياته مشروع خط أنابيب غاز نيجيريا - الجزائر ومشروع توليد الطاقة الكهربائية من نهر إنجا الكبير.
- 12- وفيما يتعلق بمسألة المحروقات، أشار إلى الدور المتميز الذي يلعبه البترول على صعيد تمويل القارة الأفريقية بالطاقة، وإلى المرحلة الحالية التي تتميز بارتفاع أسعار المنتجات البترولية وهو الأمر الذي يتصدر هموم السلطات الأفريقية العليا.
- 13- وفي هذا الصدد، ذكر الدكتور برنارد زوبا بالقرار الصادر عن القمة الأخيرة بيانجول (جامبيا) في يوليو 2006 والخاص باقتراح إنشاء، داخل الاتحاد الأفريقي، صندوق أفريقي للبترول للتخفيف من الآثار الضارة للزيادات في أسعار البترول بالنسبة للبلدان الأفريقية الفقيرة ولتنسيق السياسات البترولية الأفريقية في مجال البترول والغاز.
- 14- وذكر أن هذا القرار يطلب، من جهة أخرى، من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد استراتيجية مفصلة للتعاون والتضامن بين الدول الأفريقية المنتجة للبترول والدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، وذلك بهدف:
- تخفيف الآثار الناتجة عن الزيادات في أسعار البترول على اقتصادات الدول الأفريقية الفقيرة غير المنتجة للبترول؛
 - تحقيق الحد الأقصى من العائدات البترولية للدول الأفريقية المنتجة للبترول.
 - زيادة كمية المنتجات البترولية في أفريقيا وتحسين جودتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للقارة.
- 15- كما أشار من جهة أخرى إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد عملت في إطار من التعاون الوثيق مع بنك التنمية الأفريقي لإعداد هذه الدراسة حول الصندوق الأفريقي للبترول.
- 16- وأعرب في النهاية عن أمله في أن يسفر اجتماع الخبراء عن اقتراحات واضحة وتوصيات تكون موضوع مداوالات من قبل مؤتمر الوزراء.

انتخاب هيئة المكتب: رابعا-

- 17- بعد إجراء المشاورات اللازمة طبقاً للإجراءات المعمول بها ، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس :	مصر
النائب الأول للرئيس :	زيمبابوي
النائب الثاني للرئيس :	موريشيوس
النائب الثالث للرئيس :	غينيا الاستوائية

المقرر :

السنغال

خامسا- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل:

18- تم اعتماد جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات ، على النحو التالي :

انتخاب هيئة المكتب.

اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل .

جلسات العمل:

الجلسة الأولى:

وثيقة إرشادية لسياسة قارية في مجال النفط والغاز الطبيعي. (1)

AU/EXP/OG/2 (I)

(2) آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الإفريقية.

• وضع قطاع المحروقات (النفط والغاز) في إفريقيا.

AU/EXP/OG/3 (I)

• تقرير الدراسة حول آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الإفريقية.

AU/EXP/OG/4 (I)

الجلسة الثانية:

الآفاق والتوجهات الاستراتيجية للتضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجالي النفط والغاز.

AU/EXP/OG/5 (I)

الجلسة الثالثة:

آليات صندوق النفط الأفريقي.

AU/EXP/OG/6 (I)

الجلسة الرابعة:

مشروع خطة العمل.

AU/EXP/OG/PL.AC. (I)

الجلسة الخامسة:

مشاريع الإعلان الوزاري وجدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة الوزارية.

AU/EXP/OG/DECL.(I)-AU/MIN/OG/1(I)

AU/MIN/OG/WP (I)

اعتماد الوثائق التي تقدم إلى الدورة الوزارية.

- تقرير اجتماع الخبراء.

- مشروع خطة العمل.

- مشروع إعلان الاجتماع الوزاري.

- مشروع جدول أعمال وبرنامج عمل الاجتماع الوزاري.

- الجلسة الختامية لاجتماع الخبراء .

سادسا- تنظيم العمل:

- 19- بعد تبادل وجهات النظر، اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:
- | | |
|-------------------|---------------|
| الفترة الصباحية : | 9ر00 - 13ر00 |
| فترة بعد الظهر : | 14ر00 - 18ر30 |

سابعا- المداولات:الجلسة الأولى:بند 1: وثيقة توجيهية قارية من أجل سياسة قارية في مجال البترولوالغاز:

20- بعد أن قدم المتحدث وصفاً موجزاً لمهمة وأهداف واستراتيجية الاتحاد الأفريقي في مجال الطاقة، من جهة، والتزامات الدول الأفريقية في إطار معاهدة أبوجا، المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، في مادتها 54 الخاصة بالعمل المشترك من أجل تنمية موارد الطاقة في القارة، من جهة أخرى، تناول مختلف الآثار الناجمة عن الزيادات في أسعار البترول على اقتصادات الدول المستوردة والمصدرة للبترول وكذلك التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة.

21- كما أشار المتحدث إلى قرارات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الصادرة عن قمة سيرت (ليبيا) في يوليو 2005، وقمة الخرطوم (السودان) في يناير 2006، وقمة بانجول (جامبيا) في يوليو 2006، بشأن ضرورة التضامن والتعاون بين البلدان الأفريقية في مجال البترول والغاز.

22- وقد ركز المتحدث على العناصر الأساسية التي سوف تعد على أساسها السياسة القارية في مجال المحروقات والمنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي عن الفترة 2004-2007. وفي هذا الصدد، سوف تنصب الأنشطة المنفذة في إطار إعداد هذه السياسة، ضمن أمور أخرى، على: (1) حالة مواقع القطاع مقارنة بمناطق العالم الأخرى؛ (2) تدبر استباقي وإعداد سيناريوهات بشأن القطاع المستقبلي وكذلك المستقبل المرجح لأفريقيا؛ (3) استراتيجيات تنمية التبادلات الأفريقية البيئية في مجال الطاقة؛ (4) المشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية التي يتعين تنفيذها؛ (5) الدور الذي يجب أن تضطلع به الشركات البترولية العاملة في أفريقيا وكذلك المؤسسات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبنك التنمية الأفريقي وشركاء التنمية الآخرين.

23- واختتم المتحدث عرضه بالتذكير بالأهداف والنتائج المرجوة لهذا المؤتمر، والتي يتعلق أهمها باعتماد آليات وطرق تشغيلية للصندوق

الأفريقي للبتروول، والاستراتيجيات العملية لتمكين الدول المنتجة من تحقيق أقصى عائد و خطة عمل بشأن تنفيذ استراتيجيات واضحة للتنمية والتعاون والتضامن، في المدى القصير وال المدى المتوسط، بين البلدان الأفريقية في مجال المحروقات.

بند 2: تأثيرات زيادات الأسعار على الاقتصادات الأفريقية:

أ- وضع قطاع المحروقات (البتروول والغاز) في أفريقيا -

AU/EXP/OG/3(1)

- 24- بعد عرض صورة وضع القطاع، ومشكلات أفريقيا والاستراتيجية العامة لمواجهةها والتصدي لها، اختتم المتحدث عرضه بصياغة التوصيات التالية:
- التكامل الإقليمي والقارى لمشروعات الطاقة التى سينتج عنها أيضاً تنويع مصادر الطاقة.
 - استعراض جميع الخيارات الممكنة في مجال الطاقة من أجل ضمان أمن الطاقة.
 - يجب على أفريقيا، في المدى المتوسط والمدى الطويل، العمل على تنمية سوق الطاقة الخاصة بها، بما في ذلك التكامل الإقليمي للبتروول والغاز والنظم الكهربائية في القارة.

ب - مشروع اللجنة الأفريقية للطاقة:

25- يتمثل الهدف الرئيسى لهذا المشروع في مساندة تنويع مصادر الطاقة من أجل تقليص الطلب على الوقود الحفرى (البتروول والغاز) وخفض قيمة الفواتير الباهظة للمنتجات البترولية المستوردة.

26- وقد شمل عرض هذا المشروع، ضمن أمور أخرى، ما يلى:

1. ضرورة صناعة مواد الوقود الحيوية في أفريقيا.
2. الأهداف النوعية المحددة للمشروع.
3. الأنواع المختلفة لمواد الوقود البيولوجى.
4. خطة العمل.
5. النتائج والتوصيات.

27- التوصية الرئيسية مفادها أنه في ظل أسعار بترولية متصاعدة، يكون لزاماً على الدول الأفريقية وضع سياسات ملائمة في مجال الطاقة للتخفيف من الآثار السلبية على اقتصاداتها. وأفضل السياسات المقترحة في هذا الصدد هى تلك الخاصة بتنويع مصادر وأشكال الطاقة، وبالنسبة للبتروول تعد مواد الوقود البيولوجى بمثابة الخيار الأفضل.

القطاع الأفريقي لمصافى تكرير البتروول: سياسات واستراتيجيات ج -

لتحقيق الاستخدام الأمثل:

28- بعد تناول الآفاق في قطاع مصافى تكرير البتروول في أفريقيا، والمشكلات المتصلة بها، وضرورة اعتماد سياسات واستراتيجيات على المدى

المتوسط والمدى الطويل، تمت صياغة مقترحات بالأعمال التالية والتي تهدف إلى ظهور صناعة أفريقية فعالة في مجال تكرير البترول تتعلق، ضمن أمور أخرى، بالأعمال التالية:

أ- تشجيع السياسات الرامية إلى إنشاء واستغلال مصافي أ-

تكرير البترول، على نحو مشترك، على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛

ب- جذب الشركات البترولية الكبرى نحو بناء وامتلاك وإدارة هذه المصافي.

ج- مساندة الرابطة الأفريقية لمصافي التكرير المنشأة حديثاً للقيام بأنشطة من شأنها أن تحقق زيادة في الإنتاج وفي عائدات مصافي التكرير.

د- تشجيع السياسات التي تهدف إلى مواءمة خصائص ومعايير المنتجات البترولية في عموم أفريقيا.

هـ- تعزيز إمكانيات تحسين كفاءات وشروط توفير المنتجات البترولية للبلدان الأفريقية المغلقة.

د - ضرورة إنشاء هيكل تنظيمي موحد:

29- وتم اقتراح المتحدث إنشاء منظمة قارية موحدة تضم البلدان الأفريقية المنتجة والمستوردة للبترول. إلا أنه نظراً لضيق الوقت لم يتمكن المشاركون من تبادل وجهات نظرهم بشأن هذا الاقتراح مع اللجنة الأفريقية للطاقة.

التقرير الخاص بالدراسة حول تأثيرات زيادات أسعار البترول على ثانياً-

AU/EXP/OG/4 (I): الاقتصادات الأفريقية – الوثيقة

30- تتناول الدراسة على نحو شامل التأثيرات الرئيسية للميزانيات والاقتصادات الكلية نتيجة الزيادات الهائلة في أسعار البترول على الاقتصادات الأفريقية.

31- ووفقاً للدراسة، فإن سعر البترول الخام زاد من أقل من 40 دولاراً للبرميل عام 2004 إلى 85ر70 دولاراً في أغسطس 2005. وبعد تراجع طفيف في ديسمبر 2005، استأنف سعر البترول إتجاهه التصاعدي في بداية 2006 بل ولامس حد الـ 80 دولاراً للبرميل مسجلاً سعراً قياسياً بلغ 40ر78 دولاراً في يوليو 2006 وفي تقدير خبراء القطاع أنه من غير المتوقع عودة أسعار البترول إلي مستوياتها قبل 2004.

32- وتمثل الزيادات في سعر البترول فرصة فريدة بالنسبة للدول المنتجة لتحسين المعدلات المرتفعة لنموها الاقتصادي. أضف إلى ذلك، أنه في حالة استمرار الأسعار المرتفعة للبترول فإنه سوف يتأتي لهذه الدول المنتجة تحقيق تحسن ملموس في المستوي المعيشي لسكانها.

33- وفي المقابل، تشكل الزيادات في أسعار البترول تحدياً كبيراً بالنسبة للدول المستوردة، ولا سيما الدول الأفريقية الفقيرة حيث من الممكن أن تؤدي إلى

- تبطئة أو إعادة النظر فيما حققته من تقدم اقتصادي بل وقد تترتب عليها قيود مالية أكثر صعوبة. والواقع أن تأثير الزيادات في أسعار البترول قد يكون بالغ الضرر في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على البترول أو تلك المثقلة بالديون ، وهو وضع يقترن به عدد كبير من الاقتصادات الأفريقية.
- 34- وتبين الدراسة أنه في ظل تأثير كامل للزيادات في أسعار البترول، فإن الدولة المستوردة للبترول ذات الدخل المنخفض والتي تخضع في تعاملاتها لنظام سعر صرف ثابت ، سوف تسجل خسارة بنسبة 6% من ناتجها المحلي الكلي خلال السنة الأولى و 23% على مدى فترة 5 سنوات تالية للصدمة. أما بالنسبة لدولة مستوردة للبترول ذات دخل منخفض تطبق نظام الرقابة على سعر الصرف بالنسبة للأموال الموجودة بالخزانة، فإن هذه الأرقام تكون 5% و 22% .
- 35- أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول ذات الدخل المنخفض والمطبق فيها نظام الرقابة على سعر الصرف للأموال الموجودة في الخزانة ، فإن عائدها يزيد بنسبة 11% في السنة الأولى و 72% على مدى 5 سنوات التالية للصدمة.
- 36- وبالتالي فإن الدول المصدرة للبترول تجنى مكاسب هائلة بينما تلحق بالدول المستوردة خسائر ضخمة بسبب زيادة سعر البترول بمقدار مثلين.
- 37- وفي واقع الأمر ، بالنسبة للدول المستوردة تقدر الخسارة في العائدات بحوالي 6% في السنة الأولى بينما تقارب الخسارة المتراكمة نسبة 23% خلال السنوات الخمس التالية للصدمة. وبالنسبة للاستهلاك فإنه يسجل تراجعاً بنسبة 5ر4% في السنة الأولى و 19% تقريباً على مدى السنوات الخمس التالية للصدمة. وأخيراً ، تبرز الدراسة تدهوراً هائلاً في عجز الميزانية يصل إلى 31% في السنة الأولى و 45% خلال السنوات الخمس التالية للصدمة.
- 38- وفي المقابل ، فإنه بالنسبة للدول المصدرة يسجل تراجع بنسبة 174% في عجز الميزانية وانخفاض بنسبة 73% في حجم المديونية الخارجية خلال السنة الأولى.
- 39- وقد حاولت الدراسة تقديم إجابة على السؤالين التاليين: هل من الممكن أن تساعد المعونة الخارجية البلدان الأفريقية المستوردة للبترول في مواجهة أسعار البترول المرتفعة؟ وهل تعد المبالغ المطلوبة باهظة.
- 40- ومحصلة لما تقدم يتضح أن القيمة الإجمالية للدين لا تعد باهظة على الإطلاق ، وأنه لا يزال هناك الكثير من العمل اللازم تحقيقه من قبل المجتمع الدولي لمساعدة الاقتصادات الأفريقية المثقلة بالديون على التخفيف من الآثار السلبية للزيادات.
- 41- وأخيراً تبين الدراسة أنه بالنسبة للدول المصدرة للبترول ذات الدخل المتوسط ، فإن الزيادة المتراكمة للعائدات نتيجة زيادة سعر البترول بمقدار المثلين ، تجاوزت الـ 70% ، بغض النظر عن نظام سعر الصرف المعمول به .
- 42- ألا أن هذه "العائدات" تصبحها زيادة فعلية لسعر الصرف قد تعوق القدرة التنافسية للدولة. ومن ثم يكون من المهم إنفاق الإيرادات على نحو يشجع

النمو المستقبلي بدلاً من إنفاقها في مشروعات سيئة التخطيط أو بلا إيجابية ملموسة على اقتصاد الدولة .

الجلسة الثانية:

أفق وتوجهات استراتيجية من أجل تضامن وتعاون بين البلدان الأفريقية

AU/EXP/OG/5(1):

- 43- تناولت الوثيقة بالبحث ثلاث مسائل رئيسية.
- دراسة آفاق العرض والطلب في أفريقيا .
 - التحديات التي يتعين التصدي لها لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في حصول الجميع على الطاقة.
 - خطة عمل من أجل مستقبل دائم للطاقة والغاز في أفريقيا.
- أ - دراسة آفاق العرض والطلب على البترول:
- 44- التوقعات الخاصة بالعرض كانت أقل تحديداً بكثير من الطلب بسبب عدم التأكد من الجيولوجيا أكثر منه بسبب عامل بشري. ومع ذلك إذا كان يتعين علينا صياغة توصيات بسياسات ، فإننا في حاجة إلى إجراء توقعات تنصب أساساً على المستقبل.
- ب- المشكلات والتحديات السياسية التي تعترض توسيع نطاق الحصول على الطاقة واستمرارية ثروات البترول والغاز في أفريقيا:
- 45- تتعلق التحديات الرئيسية بتنمية الموارد البترولية عند المنبع ، وتنمية الموارد البترولية (الغاز) ، وعامل التيار الكهربائي ، وأمن الطاقة والتفاوت في الأسعار في سوق البترول والوطنية والإقليمية.
- 46- ويتعلق بالتحدى الاقتصادي والسياسي الأوسع ، والتكامل الإقليمي ، وإدارة الثروة البترولية والمعلومات بشأن العرض والطلب.

ج - خطة عمل من أجل مستقبل دائم للبترول والغاز في أفريقيا:

- 48- تم عرض عناصر مهمة لخطة عمل تركز على إجراءات قصيرة وطويلة الأجل تمحورت أساساً حول:
- * إنشاء بنية مؤسسية مناسبة.
 - * إنشاء صندوق للصرف السريع.
 - * تعزيز استخدام أدوات السوق المالية من خلال السوق الفورية والأسواق الأجلة.
 - * تعزيز آليات تخفيف آثار صدمة الأسعار.
 - * إعادة تنظيم السياسات والممارسات على صعيد الإنتاج.
 - * مساندة الحكم الرشيد في قطاع المحروقات.

-49-

في ختام عرض الوثائق الخاصة بالجلستين الأولى والثانية، أبدى 50- المشاركون تعليقات وأعربوا عن اهتمامات انصبت أساساً على الجوانب التالية:

- تكامل البنى التحتية للطاقة.
 - نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات كبرى في هذا القطاع.
 - تقديم الدول المنتجة للبتروول في أفريقيا على أنها غنية حتماً بينما هي تواجه بدورها تحديات كبرى.
 - جدوى التعاون و التضامن الأفريقيين في مجال البتروول والغاز (منتجات ذات أهمية استراتيجية عالية) في ظل السياق الحالي للعولمة، وحيث توشك هذه المبادرة أن تنعت بأنها انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية.
 - المكان الذي يجب أن يدخر لمواد الطاقة البديلة، مثل مواد الطاقة المتجددة الموجودة بوفرة وتنوع في القارة الأفريقية.
 - تنمية مواد الوقود البيولوجي مع أخذ في الحسبان المشكلة الخطيرة للأمن الغذائي في أفريقيا.
 - ضعف معدل التبادلات الأفريقية البينية في مجال المنتجات البترولية:
 - الأعمال التي يتعين القيام بها على المدى الفوري للتخفيف من آثار الزيادات في الأسعار على الاقتصادات الضعيفة.
 - خطط العمل المقترحة من قبل المتحدث والتي تستحق بعض عناصرها أن تدرج.
- وبعد تبادل وجهات النظر بشأن الاهتمامات والمشاكل المشار إليها 51- أعلاه. تمت صياغة النتائج والتوصيات التالية:
- فيما يتعلق بتكامل البنى التحتية للطاقة والموارد المالية (الاستثمارات):**
- تنفيذ مشروعات إقليمية وإقليمية فرعية خاصة بالنقل، والتخزين، والتوزيع والتمويل المجمع تسمح بتحقيق اقتصادات على مستوى وإنشاء سوق للطاقة.
 - توفير معاً موارد مالية وبشرية لتنفيذ مشروعات في مختلف فروع القطاع، والتي نظراً لارتفاع تكلفتها الاستثمارية فإنه يستحيل على أي دولة أفريقية، حتى لو كانت منتجة، أن تنفذها على نحو منفرد (مثل مصافي البتروول وخطوط أنابيب البتروول وخطوط أنابيب الغاز).
 - زيادة حجم التبادلات الأفريقية البينية (الإقليمية والإقليمية الفرعية) في جميع المجالات الممكنة.

فيما يتعلق بالتعاون الأفريقي في مجال البترول والغاز إزاء قواعد منظمة التجارة

العالمية:

- يجب بالأحرى التفكير في حلول إقليمية وإقليمية فرعية على غرار المناطق الأخرى في العالم، باعتبار أن ذلك يعد أحد أفضل الطرق للتصدي لتحديات العولمة.
 - يجب على الدول ذات الاقتصادات الأكثر صلابة أن تأخذ بيد الدول الأخرى على مستوى كل مجموعة إقليمية وصولاً إلى تكامل فعال.
- ### فيما يتعلق بتنمية مواد الطاقة البديلة للبترول:
- أولوية تنمية مواد الطاقة المتجددة مثل الكهرباء المولدة من المساقط المائية، والطاقة الهوائية، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الجوفية وكذلك مواد الوقود البيولوجي.
 - تنوع مصادر وأشكال الطاقة لزيادة إمكانية الحصول عليها وتعزيز أمن الطاقة في المدى المتوسط، وذلك بتقليص نصيب البترول في الحساب الختامي للطاقة.
 - تحديد وتقدير وتخطيط أفضل للعرض والطلب على الطاقة.

فيما يتعلق بخطة العمل المقترحة من المتحدث:

- 52- وقد تمت التوصية باستكمال خطة العمل المقترحة من قبل المتحدث الذي عرضها بتحديد المؤسسات والعناصر الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ الأعمال الواردة في الخطة.

الجلسة 3: آليات الصندوق الأفريقي للبترول:

- عرض الاستشاري النقاط البارزة للمشروع باستعراض انتباه الخبراء، 53- بوجه خاص، إلى الأحكام الخاصة بمختلف الطرق التشغيلية للصندوق، وتكوين الهياكل المقترحة - المجلس العام، والمجلس الإشرافي واللجنة الفنية - ومجالات التدخل، وهيكل موارد الصندوق ومعايير تخصيص موارد الصندوق.

- الطرق التشغيلية للصندوق: عرض المتحدث الأشكال الثلاثة المحتملة للإدارة، موضحاً مزايا ومساوئ كل خيار. وأوضح أن خيار صندوق يعمل كوحدة مستقلة سوف يتطلب تكلفة هيكلية عالية. كما طرح خيار وضع صندوق داخل إطار مؤسسة مالية. وأشار في النهاية إلى تفضيله للمنهج الثالث الخاص بإدارة وتشغيل الصندوق بواسطة طرف ثالث مشهود له بالكفاءة في هذه المهنة، بما أن ذلك الخيار سوف يسمح بتوفير كبير في وسائل التشغيل.
- تشكيل المجلس العام: يضم هذا الجهاز جميع المساهمين المحتملين في الصندوق ومنهم على وجه الخصوص: الوزراء ممثلو الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات الإقليمية وشركاء التنمية، والأوبك والشركات البترولية العاملة في أفريقيا. كما يضم المجلس العام أيضاً فئة من الأعضاء

- المراقبين. ومن ثم، فقد دعا الاستشاري الخبراء إلى التدبر بشأن التشكيل المقترح دون إغفال الإشارة إلى أي تداعيات على وعاء موارد الصندوق.
- مجالات التدخل: يميز المشروع بين المهمة الرئيسية للصندوق ومجالات تدخل أخرى محتملة. وأساساً، سوف يقدم الصندوق مساعدة للدول المستوردة للبتروال الصافي ذات الدخل المنخفض بهدف الخفيف من آثار زيادات الأسعار على ميزان مدفوعاتهما. ويحتمل أن يتمكن الصندوق من توفير مساعدات أخرى، مثل مساندة المبادرات ذات الطابع الإقليمي، والمساعدة الفنية للمفاوضات بشأن الاتفاقات البترولية، وإدارة العائدات البترولية، والاحتفاظ بقاعدة بيانات حول الصناعة البترولية، ومساندة الدراسات المتعلقة بمواد الطاقة البديلة والمشاركة في تمويل مشروعات بترولية على الصعيد الإقليمي والإقليمي الفرعي. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، حرص المتحدث على توضيح أن تدخلات الصندوق في هذا المجال يجب أن تقتصر على مكونات ذات تكلفة عالية.
 - موارد الصندوق: ينص المشروع على مساهمات سنوية إجبارية من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومع إشارته إلى استمرارية الحجة التي مفادها وجوب إعطاء أولوية للدول المصدرة للبتروال في تقديم المساهمات المغذية لموارد الصندوق، أكد المتحدث الحرص على استمرارية الصندوق والحاجة إلى مواصلة الصندوق بواسطة الدول الأفريقية، وهي أمور تبرر مشاركة الدول المستوردة في تغذية الصندوق.
 - ثم شرح أن المشروع يقترح جعل الإطلاق الفعلي للصندوق مرهوناً بحشد التزامات مساهمة قيمتها 100000000 دولار أمريكي على الأقل. وتساءل عما إذا كان هذا المبلغ يعتبر كافياً ولا يتعين زيادته بقدر ما .
 - الأدوات المالية للمساعدة: يجوز للصندوق تقديم منح أو مساعدات بشروط ميسرة، أو استخدام هاتين الوسيلتين على نحو متزامن. ولا يجوز أن تتجاوز قيمة أي منحة مبلغ 2 مليون دولار.
 - عوامل وصيغة التخصيص: فيما يتعلق بهذه النقطة، يتوقف المبلغ الممنوح لكل دولة على ثلاثة عوامل مختلفة الثقل: عامل بعكس العبء الذي تتحمله الدولة نتيجة الزيادات في أسعار البتروال وآثارها على ميزان المدفوعات، وعامل يرتكز على الحوكمة الرشيدة وعامل أخير يأخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي للدولة.
 - وأخيراً، يقترح المشروع تحديد المدة الأولية للصندوق بـ 20 سنة. وبعد انتهاء العرض، أعرب المشاركون عن بعض اهتماماتهم بشأن: 54-
 - هيكل أجهزة الصندوق، لا سيما تمثيل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي ومعايير الأهلية للحصول على معونات أو قروض.
 - ضرورة اختيار منهج إداري فعال وعملي عند إطلاق الصندوق، بما في ذلك تسكين الصندوق لدى مؤسسة ثالثة مثل بنك التنمية الأفريقي.

- الديناميكية التي يجب أن يقترن بها الصندوق مع الأخذ في الحسبان أيضاً حالة حدوث انخفاض في العائدات البترولية وأثار ذلك على الدول المنتجة للبترول.
- ضرورة الحد من المنح وتشجيع بالأحرى القروض ذات الشروط الميسرة.
- البحث عن حلول لجعل الصندوق جذاباً لمختلف فئات المساهمين.
- ضرورة ضمان الاستمرارية للصندوق بواسطة دعم النظام الأفريقي للطاقة، وتحسين قدرات البلدان الأفريقية في مجال التخزين والتوزيع وكذلك تنمية مصادر أخرى بديلة للطاقة.
- ضرورة استباق ما بعد زمن البترول.
- تغيب بعض كبار المنتجين الأفريقيين عن الاجتماع الحالي بالقاهرة، ولا سيما نيجيريا وأنجولا ، الخ...
- تحديد الخطوات اللاحقة في عملية إنشاء الصندوق (تقدير الاحتياجات، تقدير الحد الأدنى للمبلغ الإجمالي اللازم لإطلاق الصندوق وأيضاً تقدير قدرات حشد موارد مختلف المقرضين).
- وبعد تبادل وجهات النظر بشأن الاهتمامات، تمت صياغة 55- التوصيات التالية:

فيما يتعلق بهيكل وإدارة الصندوق:

- ضمان حوكمة رشيدة، والحد من المنح وإعطاء أولوية للقروض التي تنمح بشروط ميسرة؛
- زيادة حجم تمثيل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، وإعطاء أولوية لمشاركاتها في تأسيس الصندوق واقتضاء أن تقتصر الأهلية على الدول الأعضاء المساهمة.
- المسألة الخاصة بوجود المجلس العام للدول المستوردة للبترول الصافي.
- تسهيل وتعجيل تنفيذ وإطلاق أنشطة الصندوق بأن يعهد بإدارته إلى مؤسسات قائمة تختص بهذا المجال، مثل بنك التنمية الأفريقي.

بخصوص أهداف الصندوق:

- دراسة إمكانيات تدخل الصندوق من أجل مساعدة الدول غير المنتجة في حالة زيادة أسعار البترول، من ناحية، ومساعدة الدول المنتجة في التخفيف من وطأة الصدمات البترولية الناتجة عن انخفاض شديد في أسعار البترول، من ناحية أخرى.
- بغض النظر عن المساعدة الفورية للتمكين من محاصرة آثار تأثير الزيادة في الأسعار، يجب دراسة وتنفيذ، في المدى المتوسط والمدى الطويل: تنشيط ودعم النظام الأفريقي للطاقة لضمان استمراريته (مراجعة نظام التخزين والتوزيع والعمل على دعمه، تعزيز القدرات الإنتاجية أو إعادة تأهيلها (مصافي التكرار) وتنمية ونشر مصادر أخرى للطاقة بديلة للبترول والغاز.

بالنسبة لحشد الموارد بواسطة الصندوق:

- البدء في إجراء اتصالات مسبقة بهدف توعية وجذب اهتمام المؤسسات الممكن مساهمتها في الصندوق.
- دراسة الطرق والوسائل لجعل نظام الصندوق جذاباً بالنسبة للدول أعضاء الاتحاد الأفريقي المستوردة للبتروول الصافي أو الخام، والدول المنتجة للبتروول والدول غير المنتجة وغير المتأثرة بالزيادات في أسعار البتروول.
- توعية الدول الأفريقية المنتجة للبتروول المتغيبية عن مؤتمر القاهرة بمزايا مبادرة إنشاء الصندوق.

فيما يتعلق بعملية التخطيط لإنشاء الصندوق:

- تحديد الأعمال المطلوب إنجازها في المدى المتوسط والمدى الطويل.
- تشجيع الأعمال على أساس تسلسل موضوعي ولكن طموح، مع تحديد جميع الأعمال التي ستلي قرارات القاهرة .
- تحديد تاريخ لتقييم الأعمال.
- 56- عرضت جمهورية مصر العربية مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الأنشطة الخاصة بقطاع المحروقات ، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل المعتمدة من المؤتمر .
- 57- أثنى الخبراء على هذه المبادرة وطلبوا من الطرفين دراسة واستكمال طرق تجسيدها .

AU/EXP/OG/PI.Ac.(1): الجلسة الرابعة: مشروع خطة العمل

- بحث الخبراء مشروع خطة العمل المرفق، وأدخلوا عليه تعديلات وتم 58- اعتماده.

الجلسة الخامسة: مشروعات الإعلان الوزاري، وجدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة الوزارية.

- بحث الخبراء مشروع الإعلان المرفق، وأدخلوا عليه تعديلات وتم اعتماده. 59-
- ثم اعتمد الخبراء مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل المقترحين 60- للدورة الوزارية.
- مراسم الاختتام: 8 -
- انعقدت الجلسة الختامية برئاسة وكيل أول وزارة البتروول بجمهورية مصر العربية والذي شكر الخبراء والمشاركين على مداولاتهم المثمرة 61-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/311 (X)
ANNEX.2

إعلان القاهرة
حول "الأمن والتضامن الأفريقيين"
في مجال المحروقات

-



المؤتمر الأول لوزراء الإتحاد الإفريقي
المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)
القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 11-14 ديسمبر 2006

-

AU/MIN/OG/DECL. (I)

**إعلان القاهرة
حول "الأمن والتضامن الأفريقيين"
في مجال المحروقات**

-

إعلان القاهرة

حول "التعاون والتضامن الأفريقيين في مجال المحروقات" المعتمد من قبل المؤتمر الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز) القاهرة - مصر، 14 ديسمبر 2006

- نحن، الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)، المجتمعين بالقاهرة، جمهورية مصر العربية من 14 ديسمبر 2006 بمناسبة المؤتمر الأول الذي نظمه الاتحاد الأفريقي،
- 1- **بالنظر إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المعتمد في 11 يوليو 2000 في لومي، ولا سيما مواده 13، 14، 15، التي تنص على أن يقوم المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بتنسيق السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة الطاقة، والصناعة والموارد المعدنية أخذاً في الاعتبار أهميتها الخاصة بالنسبة لتنمية أفريقيا؛**
 - 2- **وإذ نأخذ في الاعتبار المقرر الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت بالخرطوم (السودان) في يناير 2006، والمدعم بالقرار الصادر عن قمة بانجول (جامبيا) في يوليو 2006 والخاص بإنشاء صندوق أفريقي للبتترول داخل الاتحاد الأفريقي للتخفيف من آثار تصاعد أسعار البترول على اقتصادات البلدان الأفريقية؛**
 - 3- **وإذ ندرك الزيادة في أسعار البترول ومشتقاته في السوق العالمية حيث بلغت مستويات غير مسبوقة سواء من حيث نطاقها ومدتها وتأثيرها السلبي على اقتصادات البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط؛**
 - 4- **وإذ نأخذ في الاعتبار مختلف المبادرات التي اتخذت لصالح البلدان الأفريقية وكذلك ضرورة ضمان تنمية مستدامة للقارة الأفريقية؛**
وبعد أن بحثنا تقرير اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المنعقد بالقاهرة (مصر) من 11 إلى 13 ديسمبر 2006؛
 - 5- **فإننا نسلم بضرورة تعزيز التعاون والتضامن الأفريقيين في قطاع النفط؛**
 - 6- **ونسلم من جهة أخرى بضرورة تحقيق أقصى عائدات نفطية واعتماد واحترام مبادئ الحكم الرشيد في إدارة هذه العائدات من أجل ضمان تنمية مستدامة للقارة؛**
 - 7- **ونقر أيضاً بالحاجة إلى زيادة كمية المنتجات النفطية وتحسين نوعيتها في أفريقيا بما يمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للقارة؛**
 - 8- **ونعترف أيضاً بما للبلدان الأفريقية من حاجة ضرورية وملحة إلى تنمية وتعزيز استراتيجياتها الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية من أجل زيادة العرض الدائم من الطاقة؛**

- 9- **ونطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل الصندوق الأفريقي للنفط، في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك استكمال الدراسة الجارية وموافاة الدول الأعضاء بالوثائق المتعلقة بذلك؛
- 10- **ونقرر** أن يعهد بإدارة موارد وأنشطة الصندوق الأفريقي للنفط إلى بنك التنمية الأفريقي؛
- 11- **ونطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل على تعزيز التعاون بين الجمعيات والشركات النفطية في القارة سواء على مستوى الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها عند الاستخراج أو التوزيع بهدف تبادل الخبرات من أجل سيطرة أفضل على القطاع؛
- 12- **ونحث**، من جهة أخرى، مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع استراتيجية لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إعداد العقود النفطية والتفاوض بشأنها، فضلاً عن متابعة أنشطة الشركات النفطية العاملة في أفريقيا من أجل زيادة إيرادات البلدان الأفريقية المنتجة للنفط؛
- 13- **ونتعهد بالعمل على:**
- أ - إنشاء مستودعات مجمعة إقليمية لتحسين مستوى تخزين وتوزيع المنتجات النفطية على الدول غير المنتجة، ولا سيما الدول غير الساحلية.
 - ب- تنمية مشروعات التكامل الإقليمية، خطوط أنابيب الغاز، وخطوط أنابيب النفط ومصافي تكرير النفط الإقليمية، وكذلك التنقيب عن آبار النفط عبر الحدود الوطنية واستغلالها على نحو مشترك وإعطاء هذه المشروعات الأولوية على مستوى حكوماتنا.
 - ج - التعاون مع مؤتمر الوزراء المسؤولين عن البيئة من أجل تعزيز استخدام موارد النفط والغاز الطبيعي واستغلالها مع الحرص على التقليل إلى أدنى حد من تأثيرها على البيئة، وكذلك مع الوزراء المسؤولين عن التجارة بشأن الجوانب الخاصة بأسعار المنتجات النفطية.
- 14- **ونقترح** القيام، تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتأسيس مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات كجهاز مركزي لتنسيق السياسات والاستراتيجيات في مجال المحروقات على الصعيد القاري.
- 15- **وندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إعداد سياسة قارية لتنمية قطاع المحروقات بغية ترشيد استخدام الموارد في المدى المتوسط والطويل من أجل أمن نفطي مستدام باعتباره أحد مكونات سياسة أفريقية لكفالة الأمن في مجال الطاقة.
- 16- **ونطلب** من مفوضية الاتحاد أن تحدد وتنفذ استراتيجيات لتنمية مواد الطاقة النظيفة والمتجددة، ولا سيما مواد الوقود البيولوجي.

17- **ونطلب**، من ناحية أخرى، من مفوضية الاتحاد الأفريقي، إعداد إطار ملائم لدراسة وحل المشكلات البيئية ذات الصلة بالمحروقات في أفريقيا ولا سيما التلوث البحري وغيره من أشكال التلوث.

18- **ونشجع**:

أ - كل مجموعة اقتصادية إقليمية على صياغة سياسة مشتركة لتنمية قطاع المحروقات .

ب- اللجنة الأفريقية للطاقة على القيام، في أقرب وقت ممكن، بتشغيل بنك المعلومات الخاص بقطاع النفط بغية المساعدة على صياغة سياسات واتخاذ قرارات.

19- **ونعتمد** خطة العمل المرفقة بهذا الإعلان وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ التدابير الملائمة مع جميع العناصر الفاعلة المعنية من أجل تنفيذ الأعمال المستهدفة في هذه الخطة في أقرب الآجال.

20- **ونرحب** بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية بإنشاء مكتب للاتصال في القاهرة داخل الوزارة المسؤولة عن النفط لمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وبدون أية آثار مالية في الأنشطة الخاصة بقطاع المحروقات، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها لتونا.

21- **ونطلب** في هذا الصدد ، من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تحلل بالاشتراك مع جمهورية مصر العربية طرق تنفيذ هذا العرض.

حرر واعتمد بالقاهرة في 14 ديسمبر 2006

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/311 (X)
ANNEX.3

خطة عمل

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي
للوزراء المسؤولين عن المحروقات (البتترول والغاز)
القاهرة، مصر، 11-14 ديسمبر 2006

-

AU/MIN/06/PI.AC (I)

خطة عمل

-

الرقم	الأعمال	المهام	مصادر التدقيق	الهياكل المسئولة والمعنية	الفترة
ألف	إجراءات لتخفيف آثار أسعار البترول المرتفعة				
ألف (1)	تشغيل الصندوق الإفريقي للبترو - التحضير لإطلاق الأنشطة	<ul style="list-style-type: none"> - استكمال الدراسات؛ - اعتماد النصوص النظامية للصندوق؛ - إنشاء الأجهزة النظامية؛ - تحديد هيكل الإدارة وتوقيع بروتوكول اتفاق في مجال الإدارة؛ - حشد الأموال: مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وشركاء إفريقيا في التنمية؛ - انطلاق أنشطة الصندوق - حملة التوعية المساهمين المحتملين: اجتماعات شركاء التنمية، اجتماع الشركات البترولية العاملة في إفريقيا إلخ.. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدراسات المتوفرة؛ - النصوص المعتمدة؛ -الأجهزة التي تم إنشاؤها -البروتوكول الموقع 	مفوضية الاتحاد الإفريقي/ بنك التنمية الإفريقي/رابطة البلدان المنتجة للبترو/ هيئة مكتب المؤتمر	النصف الأول من 2007
	انطلاق الأنشطة		- التدشين -تنظيم اجتماعات		النصف الثاني من 2007
ألف (2)	تعزيز المشاريع الإقليمية	- تحديد المشاريع وأولويات الإنجاز	- تقرير عن الدراسات	الاتحاد الإفريقي، بنك التنمية	2009-2007

	الإفريقي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول، رابطة البلدان المنتجة للبترو، اللجنة الأفريقية للطاقة.	المتوفرة - مصدر التمويل	- تحديد ترتيبات الإنجاز - الإسراع في تنفيذ المشاريع المسطرة - حشد الأموال	الكبرى المتكاملة: -إنجاز مخازن مجمعة. -خطوط لأنابيب الغاز والبترو -محطات تكرير البترو (إعادة تأهيل/ تعزيز محطات تكرير البترو الموجودة) وبناء محطات إقليمية جديدة -التنقيب عن حقول البترو العابرة للحدود، واستغلالها	
			-تحديد استراتيجيات التعاون		
			رفع مستوى مداخل البترو في البلدان لمنتجة إلى أقصى حد		باء
	الدول، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، بنك التنمية الإفريقي، اللجنة الأفريقية للطاقة، رابطة البلدان المنتجة للبترو.	تقارير، محاضر ورشات عمل، حلقات دراسية.	- تدريب ، حلقة دراسية - مساعدة فنية - تبادل الخبرات	تعزيز قدرات إعداد العقود والتفاوض بشأنها، وقدرات متابعة ومراقبة التنقيب عن البترو واستغلاله.	(1) باء
عمل مستدام	رابطة البلدان المنتجة للبترو، الدول، مفوضية الاتحاد الأفريقي	تقارير، محاضر، ورشات عمل، حلقات دراسية.	-تدريب ، حلقة دراسية - مساعدة فنية - تبادل الخبرات	تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية	(2) باء
2009-2007		الدول، رابطة البلدان المنتجة للبترو	- تنظيم اجتماعات مع شركات البترو	تعزيز البحث والاستغلال في مجال البترو	(3) باء
			رفع كمية المواد البتروولية وتحسين جودتها		جيم
2008-2007	مفوضية الاتحاد الإفريقي، المجموعات الاقتصادية	تقارير	- دراسات - ورشات الاعتماد	إعداد سياسة قارية للأمن الطاقوي	(1) جيم

	الإقليمية، الدول				
2010-2007	الدول، رابطة البلدان المنتجة للبترو، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الرابطة الإفريقية لمحطات تكرير البترول، الاتحاد الأفريقي	تقارير	-تقييم الوضع والاحتياجات المالية - إنجاز دراسات التوسيع - حشد الأموال - تنفيذ الأعمال	إعادة تأهيل وتوسيع محطات التكرير الموجودة وبناء محطات إقليمية جديدة	جيم (2)
2008-2007	المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مفوضية الاتحاد الأفريقي	- البنى التحتية الموجودة - نظام التمويل المحسن	- دراسات وتقييم الوضع؛ - البحث عن التمويل - تنفيذ الأعمال	بناء مخازن مجمعة وتحسين نظام توزيع المواد البترولية	جيم (3)
				أعمال أخرى	دال
2007	مفوضية الاتحاد الأفريقي، هيئة مكتب المؤتمر،	إعداد الهيكل + قواعد الإجراءات	- هياكل التشغيل - النظام الداخلي	تأسيس مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات	(1) دال
2007	مفوضية الاتحاد الأفريقي، هيئة مكتب المؤتمر، مؤتمر وزراء البيئة، مؤتمر وزراء التجارة.	- مذكرات موقعة - اجتماعات منظمة	اجتماعات الوزراء المسؤولين عن المحروقات المسؤولين عن البيئة والتجارة.	إعداد مذكرة تعاون مع مؤتمر وزراء الأفريقيين المسؤولين عن البيئة بشأن استخدام الموارد البترولية مع الحرص في نفس الوقت على تخفيف أثرها على البيئة، وكذلك مع وزراء التجارة حول الجوانب المتعلقة بأسعار المواد البترولية.	(2) دال
2008-2007	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية بنك التنمية الإفريقي، رابطة	- تقرير عن الدراسات - سياسات واستراتيجيات قارية وإقليمية معتمدة	- دراسات على المستوى الإقليمي والقاري - ورشات عمل للاعتماد	إعداد سياسة قارية لتنمية قطاع المحروقات	(3) دال

2008-2007	البلدان المنتجة للبترول اللجنة الإفريقية للطاقة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، رابطة البلدان المنتجة للبنترول، الدول	تقرير	- جمع المعطيات - إقامة نظام لإدارة المعطيات - التعميم	دعم إنشاء بنك المعطيات حول قطاع المحروقات	دال (4)
2008-2007	اللجنة الإفريقية للطاقة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول	- إعداد خطة عمل واعتماد استراتيجية	- دراسات ورشة عمل في مجال التعميم - التعاون	إعداد سياسة واستراتيجيات لتنمية الطاقات المتجددة لا سيما الوقود الأحفوري	دال (5)

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/311 (X)
ANNEX.4

تقرير مؤتمر الوزراء المسئولين عن
المحروقات (النفط والغاز)
(14 ديسمبر 2006)

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين
عن المحروقات (النفط والغاز)
التابع للاتحاد الأفريقي
القاهرة، جمهورية مصر العربية،
14-11 ديسمبر 2006

AU/MIN/OG/RPT.(I)

**تقرير مؤتمر الوزراء المسؤولين عن
المحروقات (النفط والغاز)
(14 ديسمبر 2006)**

-

أولاً: مقدمة:

1- شكلت مسألة الارتفاع الكبير لسعر النفط محور الاهتمامات الرئيسية لقمي رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدتين في الخرطوم (السودان) في يناير 2006 وفي بانجول (جامبيا) في يوليو 2006 على التوالي.

2- وبالفعل، فقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات، خلال القمة السابعة المنعقدة في بانجول (جامبيا) في يوليو 2006، المقرر (الوثيقة رقم ASSEMBLY/AU/3(VIII) المتعلق بإنشاء صندوق أفريقي للنفط على مستوى الاتحاد الأفريقي، لمواجهة آثار ارتفاع سعر النفط على البلدان الأفريقية الفقيرة وضمان تنسيق السياسات الأفريقية الخاصة بالنفط، ويطلب هذا المقرر أيضاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي صياغة استراتيجية مفصلة حول التعاون والتضامن بين البلدان الأفريقية لمنتجة وغير المنتجة للنفط.

3- في إطار تنفيذ هذا المقرر انعقد بالقاهرة (مصر)، في 14 ديسمبر 2006، المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)، الذي سبقه انعقاد اجتماع لخبراء الدول الأعضاء من 11 إلى 13 ديسمبر 2006.

4- كان هذا المؤتمر فرصة للوزراء لبحث وتحليل نتائج الدراسات حول "آثار ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي على الاقتصادات الأفريقية" وعلى "آلية إنشاء وتشغيل صندوق أفريقيا للنفط"، التي أعدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي بمساعدة بنك التنمية الأفريقي.

ثانياً: المشاركة:

5- شاركت في المؤتمر البلدان الأعضاء الثلاثة والثلاثون (33) الآتية: الجزائر، بينين، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، موريشيوس، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، جمهورية مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

6- شارك في هذه الأعمال أيضاً ممثلون عن المنظمات القارية التالية: اللجنة الأفريقية للطاقة، رابطة البلدان الأفريقية المنتجة للنفط، بنك التنمية الأفريقي، السوق المشتركة لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمانة النيباد.

ثالثاً: مراسم الافتتاح:

7- تميزت مراسم الافتتاح بالكلمة التي ألقاها المفوض المكلف بالبنى التحتية والطاقة في الاتحاد الأفريقي وبالخطاب الافتتاحي لوزير النفط لجمهورية مصر العربية.

كلمة الدكتور برنارد زوبا، المفوض المكلف بالبنى التحتية والطاقة في الاتحاد الأفريقي:

8- بعد كلمات الشكر التي توجه بها المفوض إلى السلطات المصرية للترتيبات التي اتخذتها من أجل ضمان حسن سير أعمال هذا المؤتمر، ذكر بالأعمال التي نصت عليها خطة عمل لاجوس الصادرة في سنة 1980 بخصوص الطاقة عامة والمحروقات خاصة، أي ضرورة " إيجاد حل عاجل لمشكلة التمويل بالمحروقات حتى لا تكون البلدان الأفريقية الأكثر فقرا مهددة في وجودها كدول ذات سيادة".

9- لهذا الغرض، دعا الوزراء المسئولون عن المحروقات إلى التفكير في وضع المصالحة الأفريقية المشتركة فوق المصالح الوطنية المشروعة، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بغية تعزيز التعاون والتضامن بين البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط.

10- ذكر في هذا الصدد بمقرر القمة الأخيرة للاتحاد الأفريقي المنعقدة في بانجول (جامبيا) في يوليو 2006 بشأن إنشاء صندوق أفريقيا للنفط داخل الاتحاد الأفريقي لتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على البلدان الأفريقية وتنسيق السياسات الأفريقية في مجالي النفط والغاز.

11- اختتم كلمته مؤكداً للمؤتمر أن مفوضية الاتحاد الأفريقي لن تدخر أي جهد لتنفيذ خطة العمل التي سيعتمدها مؤتمر القاهرة والتي سوف تعرض نتائجها على القمة الثامنة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر عقدها بأديس أبابا في يناير 2007

الخطاب الافتتاحي لوزير النفط لجمهورية مصر العربية:

12- بعد الكلمات الترحيبية والتحيات الحارة الموجهة للمشاركين، أبرز الوزير أهمية هذا المؤتمر الذي ينعقد في وقت بلغت فيه أسعار النفط وأسعار بعض المواد الأولية مستويات مرتفعة جداً ترتبت عليها آثار على الخطط الإنمائية للبلدان الأفريقية، مما يؤكد ضرورة إقامة تعاون وتضامن أفريقيين في هذا الشأن.

13- حدد بعد ذلك إطار هذا المؤتمر الذي يتعين عليه تحليل التحديات التي تواجهها أفريقيا جراء ارتفاع أسعار النفط ونقص البنى التحتية والقدرة على إنتاج وتكرير ونقل وتخزين وتوزيع المواد النفطية وترشيد موارد الطاقة على مستوى القارة الأفريقية.

14- في الأخير، اقترح إنشاء "لجنة تنسيق" لتوحيد الجهود في مجال الطاقة وبلورة "رؤية مشتركة" بغية ضمان الأمن في مجال الطاقة للقارة الأفريقية على غرار ما يجري عمله في باقي مناطق العالم.

رابعاً: المسائل الإجرائية:

15- عقب المشاورات التي تمت طبقاً للإجراءات المعمول بها في المنطقة، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

- الرئيس	:	مصر
- النائب الأول للرئيس	:	زيمبابوي
- النائب الثاني للرئيس	:	موريشيوس
- النائب الثالث للرئيس	:	غينيا الاستوائية
- المقرر	:	السنغال

16- تم بحث واعتماد مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل كالاتي:

المسائل الإجرائية:

انتخاب هيئة المكتب

اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

الأعمال داخل الجلسات:

بحث تقرير الخبراء

بحث واعتماد الإعلان الوزاري

بحث واعتماد مشروع خطة العمل

ما يستجد من أعمال

مراسم الاختتام:

خامساً : تنظيم العمل:

17- بعد تبادل وجهات النظر، اعتمد الاجتماع ساعات العمل الآتية
09:00 – 13:30 الفترة الصباحية :

الفترة المسائية : 19:00 – 15:30

سادساً: بحث تقرير الخبراء:

- 18- عقب تقديم تقرير الخبراء من قبل المقرر العام لهيئة مكتب المؤتمر، أعرب الوزراء عن ارتياحهم لنوعية العمل الذي أنجزه الخبراء.
- 19- بحث الوزراء جميع النقاط المتضمنة في تقرير الخبراء. وفي أعقاب المناقشات، أعرب الوزراء عن بعض الاهتمامات كما أدخلوا بعض التحسينات على عدد من نقاط التقرير.
- 20- فيما يلي ملخص التعاليق وأهم النتائج التي أسفر عنها تبادل وجهات النظر بين الوزراء:

ألف: بحث آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الأفريقية:

- 21- تناولت الدراسة بشكل شامل الآثار المالية والاقتصادية الكلية الرئيسية للارتفاع المذهل لأسعار النفط على الاقتصادات الأفريقية.
- 22- وأوضحت الدراسة أن سعر النفط ارتفع، من أقل من 40 دولاراً للبرميل سنة 2004، إلى 70,85 دولاراً للبرميل في أغسطس 2005. وبعد انخفاض خفيف في ديسمبر 2005، ارتفعت الأسعار من جديد في بداية سنة 2006 لتقترب من سقف 80 دولاراً للبرميل حيث بلغت سعراً قياسياً قدر بمبلغ 78,40 للبرميل في 14 يوليو 2006. ويرى الخبراء أنه ليس من المتوقع أن يعود سعر النفط إلى ما كان عليه قبل سنة 2004.
- 23- يشكل ارتفاع سعر النفط فرصة فريدة للبلدان المنتجة للنفط لتحسين معدلات نموها الاقتصادي. علاوة على ذلك، ستمكن هذه البلدان، إذا ما استمرت أسعار النفط في هذا الارتفاع، من تحسين مستوى معيشة سكانها بشكل ملحوظ.
- 24- غير أن ارتفاع سعر النفط يشكل تحدياً كبيراً للبلدان المستوردة، لا سيما البلدان الأفريقية الفقيرة، لأن هذا قد يعرقل أو يعرض للخطر تطورها الاقتصادي ويؤدي إلى صعوبات مالية أشد، إذ أن أثر ارتفاع أسعار النفط قد تترتب عليه نتائج سلبية جداً على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على النفط و/أو تلك المثقلة بالديون، وهو ما يميز عدداً كبيراً من الاقتصادات الأفريقية.
- 25- تبرز الدراسة أن الانعكاسات الشاملة لارتفاع أسعار النفط على البلدان ذات الدخل الضعيف التي تستورد النفط وتعمل بنظام سعر صرف ثابت، تؤدي إلى خسارة نسبتها 6% من إجمالي الناتج المحلي خلال السنة الأولى و 23% خلال السنوات الخمس التي تلي الصدمة النفطية أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل الضعيف المستوردة للنفط والتي تعمل بنظام مراقبة سعر الصرف فإن هذه النسب تبلغ 5% و 22%.

- 26- أما البلدان ذات الدخل الضعيف المصدرة للنفط، التي تعمل بنظام مراقبة سعر الصرف فإن إيراداتها سترتفع بنسبة 11% خلال السنة الأولى و 72% خلال السنوات الخمس التي تلي الصدمة.
- 27- وعليه، فإن الفوائد التي تجنيها البلدان المصدرة للنفط ضخمة في حين أن البلدان المستوردة للنفط تسجل خسائر بالغة بسبب ارتفاع سعر النفط إلى ضعف ما كان عليه.
- 28- بالفعل تقدر نسبة خسائر البلدان المستوردة، بحوالي 6% خلال السنة الأولى في حين تقدر الخسائر المتراكمة بحوالي 23,5% خلال السنوات الخمس التي تلي الصدمة أما بالنسبة للاستهلاك، فنقدر الانخفاض بنسبة 4,5% خلال السنة الأولى و 19% تقريبا خلال السنوات الخمس التي تلي الصدمة. كما أبرزت الدراسة أنه سيترتب على ذلك أيضاً تدهور حاد للعجز في الميزانية أي 31% خلال السنة الأولى و 45% خلال السنوات الخمس التي تلي الصدمة.
- 29- وعلى عكس ذلك، سيتقلص عجز ميزانية البلدان المصدرة بنسبة 174% والديون الخارجية بنسبة 73% خلال السنة الأولى.

- 30- حاولت الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين: هل سيستطيع الدعم الأجنبي مساعدة البلدان الأفريقية المستوردة للنفط على مواجهة ارتفاع أسعار النفط؟ وهل إن المبالغ المطلوبة باهظة؟
- 31- تجلى من هذه الدراسة أن مبلغ الديون غير باهظ إذ أنه ينبغي للمجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لمساعدة الاقتصادات الأفريقية المثقلة بالديون على التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط.
- 32- أبرزت الدراسة أيضاً أن المبالغ المتراكمة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت لفترة خمس سنوات تتجاوز نسبة 70% بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط بصرف النظر عن نظام سعر الصرف الذي يعمل به البلد.
- 33- غير أن هذه "النعمة" يواكبها انخفاض بارز في سعر الصرف الحقيقي مما قد يعوق قدرة البلد على المنافسة. وبالتالي فمن الضروري صرف الإيرادات بما يكفل تحقيق النمو وليس في مشاريع لم يتم التخطيط لها بشكل جيد أو تلك التي لا تعود بالمنفعة على اقتصاد البلاد.

باء: الآفاق المستقبلية والتوجيهات الاستراتيجية من أجل التعاون والتضامن بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في قطاع النفط والغاز في أفريقيا:

- 34- بعد التطرق إلى وضع قطاع المحروقات (النفط والغاز) في أفريقيا (لا سيما فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك، والاحتياطي، والأسواق والبنى التحتية والاستثمارات الخ...، تناولت الوثيقة ثلاث مسائل رئيسية هي:

آفاق المستقبلية للعرض والطلب على النفط في أفريقيا؛
المشاكل والتحديات التي يجب مواجهتها لبلوغ الهدف المزدوج المتمثل في
حصول الجميع على الطاقة واستدامة الثروات النفطية والغاز في أفريقيا:
خطة عمل من أجل مستقبل مضمون من حيث النفط والغاز في أفريقيا.

آفاق العرض والطلب بخصوص النفط:

- 35- تعتبر التوقعات الخاصة بالعرض، على العموم، أقل دقة من تلك المتعلقة بالطلب بسبب عدم التحكم في العوامل الجيولوجية مع أنه إذا أردنا تقديم توصيات سياسية فنحن بحاجة إلى توقعات عن المستقبل.
- 36- يعتقد أنه لن يكون هناك تغيير جذري في ظروف سوق النفط مقارنة بما حدث خلال السنوات العشر الماضية. وبعبارة أخرى، فإن أسعار النفط ستكون مرتفعة بما فيه الكفاية لاستقطاب المستثمرين من أجل تطوير الموارد النفطية في أفريقيا.
- 37- تبرز التوقعات الخاصة بالعرض ارتفاع الإنتاج إلى ضعف ما كان عليه حيث سيبلغ حوالي 20 مليون برميل في اليوم سنة 2025 مقابل 9,8 مليون سنة 2005. وسيبلغ استهلاك النفط أكثر من ضعف الطلب المسجل سنة 2005. حيث سيرتفع من 2,8 مليون برميل في اليوم إلى 6,3 مليون. ويتجلى من خلال هذه التوقعات أن التوازن بين العرض والطلب سيظل بعد 20 سنة في صالح أفريقيا.

المشاكل والتحديات التي يتعين مواجهتها للحصول على الطاقة واستدامة الثروات النفطية والغاز في أفريقيا:

- 38- تتعلق التحديات الرئيسية بما يلي: (1) الأثر الاقتصادي لارتفاع أسعار النفط والغاز الذي سيؤدي إلى تقليص النمو الاقتصادي، واختلال توازن الاقتصاد الكلي، والتضخم وفقر الأسر بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الخ..، (2) تطوير الموارد النفطية حتى يتسنى، من ناحية، رفع قدرات الإنتاج والاستثمار، ومن ناحية أخرى، رفع القدرة على تكرير النفط، وتخزينه وتوزيعه وذلك على الصعيدين الكمي والنوعي، (3) تطوير الموارد الغازية بالنظر لعدم وجود البنى التحتية في هذا الميدان تقريباً في معظم البلدان الأفريقية، (4) إنتاج التيار الكهربائي من الغاز الذي يعد أفضل طاقة في المستقبل، (5) أمن الطاقة، (6) اختلاف أسعار سوق النفط الوطنية والإقليمية، (7) الطاقة بصفاتها العنصر الرئيسي للتكامل الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والقاري وكذا (8) الإدارة الشفافة والفعالة للإيرادات البترولية الهائلة من أجل تحقيق النمو والتنمية.

ضرورة إقامة صناعة أفريقية فعالة لتكرير النفط:

39- قدم المؤتمر توصيات حول تطوير صناعة أفريقية فعالة لتكرير النفط تتعلق على الخصوص بما يلي:

- تشجيع السياسات الرامية إلى بناء واستغلال مصافي مشتركة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛
- جذب الشركات النفطية الأفريقية الكبرى إلى بناء وامتلاك وإدارة هذه المصافي؛
- دعم الرابطة الأفريقية لمصافي النفط التي أنشأت في الفترة الأخيرة من أجل القيام بأنشطة من شأنها رفع إنتاج وأداء هذه المصافي؛
- تشجيع السياسات الرامية إلى موازنة مميزات ومعايير المنتجات النفطية على مستوى القارة؛
- تعزيز إمكانيات تحسين كفاءات وظروف تزويد البلدان الأفريقية المحصورة بالمنتجات النفطية

ضرورة تطوير صناعة الوقود الأحفوري في أفريقيا:

40- نظراً لارتفاع أسعار النفط، يتعين على البلدان الأفريقية انتهاز سياسات ملائمة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاداتها، وعليه فإن أنسب سياسة في هذا الشأن وأنجحها هي تنويع مصادر الطاقة، إذ يبدو الوقود الأحفوري بالنسبة للنفط أفضل خيار لهذا البلد. وبالفعل قد يكون الوقود الأحفوري أفضل اختيار اقتصادي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يجب أن يحظى الوقود الأحفوري بالأولوية في سياسة المحروقات بغية إنعاش النمو الاقتصادي، وتوفير عدد أكبر من مناصب العمل والتخفيف من حدة الفقر في حدود سنة 2015. ينبغي للحكومات الأفريقية أن تستثمر أكثر في مجال تطوير الوقود الأحفوري وأن تطور استراتيجياتها الوطنية في مجال الوقود الأحفوري قدر الإمكان إن مثل هذه الاستراتيجيات يمكن أن تفرض نظم المزج الإجمالي لأنواع الوقود الأحفوري بالنسبة للشركات النفطية الموجودة والسماح بتطوير نظم التمويل وتوزيع الوقود الأحفوري بنسبة 100%. كما ينبغي إقرار سياسات وترتيبات مرنة من أجل مساعدة المنتجين المستقلين للوقود الأحفوري على إنجاز مشاريع مختلفة بهدف إنتاج مادة الإيثانول والديزل الأحفوري بغية تلبية الطلب المتزايد على الوقود السائل الأنظف والأقل تكلفة، إذ تبين أن هذه الأنواع من الوقود تمثل الطاقة في المستقبل: وبما أن الوقود الأحفوري أقل تلويثاً وأسعار أرخص فقد سبق أن أدرجت بلدان مثل البرازيل وبريطانيا العظمى الوقود الأحفوري في استهلاكها للطاقة على غرار بلدان كثيرة أخرى قد تحذو حذوها.

41- إن الوقود الأحيائي هو من مصادر الطاقة التكميلية والبديلة للوقود ومن شأنها المساهمة فيما يلي:

دعم تنويع مصادر الطاقة والتعويض الفعلي عن الوقود الأحفوري؛
تعزيز الحسابات الوطنية من خلال تقليص الفواتير المرتفعة للمواد النفطية
المستوردة؛

رفع القدرات الزراعية؛
توفير فرص جديدة للعمل في مجال الزراعة والصناعة والبنى التحتية
والعلوم

تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتحسين الظروف
البيئية لصالح جميع السكان في العالم؛
ضمان الاستقلال والرفاهية الاقتصادية للبلدان الأفريقية ومواطنيها.

خطة عمل من أجل ضمان مستقبل للنفط والغاز في أفريقيا:

42- تم تحديد عناصر خطة عمل هامة تقوم على إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى
حول الأعمال الآتية:

- إقامة البنية التحتية المؤسسية المناسبة؛
- إنشاء صندوق للصرف السريع؛
- تعزيز استخدام وسائل الأسواق المالية من خلال الأسواق الآنية والأسواق
الأجلة؛
- تعزيز آليات التخفيف من صدمة الأسعار.
- إنشاء البنية التحتية المؤسسية المناسبة.
- إعادة النظر في السياسات والممارسات المتبعة في الإنتاج؛
- تعزيز الحكم الرشيد في قطاع المحروقات

43- تواجه أفريقيا تحديات كبرى متعددة الأبعاد في مجال الحصول على الطاقة
بأسعار معقولة واستمرارية الثروات النفطية والغازية. إن نجاح أو فشل
المساعي في هذا الشأن يتوقف بشكل حاسم على الإرادة السياسية للقادة
الأفريقيين في تجاوز التهميش الاقتصادي والسياسي الذي يميز القارة منذ الزمن
الماضي. وفي هذا السياق فإن للاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية دوراً
استراتيجياً متكاملاً في ضمان مستقبل الطاقة وتنمية أفريقيا.

44- قدم المؤتمر تعاليق كما أعرب عن بعض الاهتمامات تتعلق أساساً بالجوانب
الآتية:

تكامل البنى التحتية في مجال الطاقة.
نقص الموارد المالية لإنجاز مشاريع كبرى في قطاع المحروقات.

وصف البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا بأنها غنية، بشكل تلقائي، في حين أنها تواجه هي أيضاً تحديات كبرى؛
جدوى التعاون والتضامن الأفريقيين في مجالي لنفط والغاز (المنتجات الاستراتيجية بشكل بالغ) في السياق الحالي للعولمة حيث قد توصف هذه المبادرة بانتهاك قواعد المنظمة العالمية للتجارة؛
المكانة التي ينبغي إيلاؤها للطاقات البديلة مثل الطاقات المتجددة المتنوعة والتي توجد بوفرة في القارة الأفريقية؛
تعزيز استخدام الوقود الأحياي مع مراعاة مشكلة الأمن الغذائي الخطيرة في أفريقيا؛
المعدل الضعيف للمبادلات فيما بين البلدان الأفريقية في مجال المنتجات النفطية.
الأعمال التي يجب إنجازها فوراً من أجل التخفيف من آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الضعيفة؛
خطط العمل المقترحة التي ينبغي إضافة بعض العناصر إليها.
45- عقب تبادل وجهات النظر حول الاهتمامات المذكورة أعلاه، تمت صياغة النتائج والتوصيات التالية:

فيما يتعلق بتكامل البنى التحتية الخاصة بالطاقة، والموارد المالية

(الاستثمارات):

إنجاز مشاريع إقليمية وإقليمية فرعية للنقل والتخزين والتوزيع والتموين المشترك مما يسمح بتحقيق اقتصادات سليمة وإنشاء سوق للطاقة؛
استخدام الموارد المالية والبشرية بصفة مشتركة من أجل إنجاز المشاريع المتعلقة بمختلف جوانب القطاع بالنظر لارتفاع تكاليف الاستثمار التي لا يمكن أن يتحملها بلد أفريقي بمفرده، حتى وإن كان منتجا للنفط، (مصافي النفط، أنابيب النفط، أنابيب الغاز إلخ...).
تعزيز المبادلات فيما بين البلدان الأفريقية (الإقليمية والإقليمية الفرعية) في جميع الميادين الممكنة.

فيما يتعلق بالتعاون الأفريقي في مجال النفط والغاز إزاء قواعد منظمة التجارة العالمية:

يجب التفكير في حلول إقليمية وإقليمية فرعية على غرار المناطق الأخرى من العالم؛
ينبغي للبلدان ذات الاقتصادات القوية تحفيز البلدان الأخرى على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية بغية تحقيق التكامل الحقيقي.

بالنسبة لتطوير الطاقات البديلة للنفط:

الأولية لتعزيز الطاقات المتجددة وغير الملوثة مثل توليد الكهرباء من القوى المائية، الطاقة الهوائية والشمسية والطاقة الحرارية الجوفية وكذا أنواع الوقود الأحيائي.

تنويع مصادر وأشكال الطاقة من أجل الوصول إلى الطاقة وتحقيق الأمن في مجال الطاقة على المدى المتوسط من خلال تقليص الاعتماد على النفط في استهلاك الطاقة .

تحديد العرض والطلب على مصادر الطاقة وتخطيطهما بشكل أفضل.

46- يتعين بالتالي، على الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الاضطلاع بدور استراتيجي وتكميلي لضمان مستقبل الطاقة والتنمية.

جيم: آليات الصندوق الأفريقي للنفط:

47- تضع آليات الإدارة القواعد والإجراءات المخصصة لتسيير عمليات الصندوق فور الشروع في أنشطته. ومن الممكن مراجعة هذه الآليات على أساس النتائج المستخلصة من الممارسة. يجب أن تخضع أي مراجعة لموافقة أجهزة الصندوق.

طرق إدارة الصندوق:

48- تم اقتراح ثلاثة خيارات ممكنة لإدارة الصندوق مع إبراز مزايا ومساوي كل واحدة منها. ويتعلق الأمر بما يلي: (1) صندوق يعمل كجهاز مستقل قد تترتب عليه تكاليف هيكلية باهظة؛ (2) صندوق يوضع لدى مؤسسة مالية؛ (3) صندوق تسييره مؤسسة أخرى ذات كفاءة معترف بها في هذا المجال.

49- وافق الوزراء على الخيار الثالث الذي سيتيح وفورات هامة فيما يتعلق بالوسائل العملية.

هياكل إدارة الصندوق:

50- تتشكل الهياكل المقترحة كالآتي:

- المجلس العام: يتكون هذا الجهاز من ستة عشر (16) عضواً كما يضم ممثلي جميع المساهمين المحتملين في الصندوق أي أربعة (4) ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ الهيئات الإقليمية؛ الشركاء في التنمية؛ منظمة الأوبك والشركات النفطية العاملة في أفريقيا. يشمل المجلس العام أيضاً فئة من الأعضاء المراقبين.

- **مجلس المراقبة** : يتكون هذا الجهاز من خمسة (5) أعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس العام لولاية مدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. يكون ممثلو مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي أعضاء دائمين في مجلس المراقبة. وسيكون ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً رئيساً للمجلس بصفة دائمة.
- **المدير التنفيذي**: يضمن الإدارة اليومية للصندوق ويتم تعيينه لولاية مدتها ثلاثة (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- **اللجنة الفنية**: هي جهاز استشاري تتمثل مهمته في مساعدة جميع الأجهزة الأخرى للصندوق فيما يتعلق بالمسائل الفنية بما في ذلك دراسة وتقييم المشاريع على أساس منتظم. سيتشكل هذا الجهاز من ثلاثة (3) إلى سبعة (7) أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس المراقبة لفترة ثلاث (3) سنوات.

أهداف ومجالات تدخل الصندوق

- 51- يتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في استخدام الموارد التي تم حشدتها لدى المانحين لتقديم المساعدة للبلدان ذات الدخل الضعيف المستوردة للنفط بغية التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على ميزانيات مدفوعاتها.
- 52- من الممكن أيضاً أن يقدم الصندوق خدمات في مجالات أخرى التكميلية مثل دعم المبادرات ذات الطابع الإقليمي، والمساعدة الفنية للمفاوضات حول الاتفاقات النفطية، إدارة الإيرادات النفطية إنشاء قاعدة للبيانات حول الصناعة النفطية. دعم الدراسات والبرامج الخاصة بالطاقات البديلة إلخ....

موارد الصندوق

- 53- ينص المشروع على تقديم مساهمات سنوية إلزامية لجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. غير أنه من الأفضل حشد موارد من أجل تغطية احتياجات البلدان لفترة تتراوح بين ثلاث (3) وخمس (5) سنوات. ومن أجل استدامة الصندوق وامتلاكه من قبل البلدان الأفريقية، يتعين على البلدان المستوردة أيضاً المساهمة في تمويل هذا الصندوق. يقترح المشروع كذلك أن يتوقف إطلاق أنشطة الصندوق على حشد مساهمات تبلغ على الأقل 100 مليون دولار أمريكي.

أدوات المساعدة المالية

- 54- يمكن للصندوق منح هبات أو قروض تفضيلية أو استخدام هذه الهبات والقروض في أن واحد. لا يمكن أن تفوق أي هبة مبلغ مليوني (2) دولار أمريكي.

معايير منح المساعدة

- 55- سيتم في هذا الشأن تحديد المبلغ الذي يخصص لكل بلد على أساس ثلاثة عوامل: عامل يعكس العبء الذي تتحمله البلاد جراء ارتفاع سعر النفط وآثاره على ميزان المدفوعات، عامل يتعلق بالحكم الرشيد، وعامل يأخذ في الحسبان الوضع الجغرافي للبلدان غير الساحلية؛
- 56- يقترح المشروع تحديد المدة الأولية للصندوق بعشرين سنة.
- 57- عقب تحليل هذه المقترحات أعرب الوزراء عن بعض الاهتمامات المتعلقة، بما يلي:

- هيكله أجهزة الصندوق وبخاصة التمثيل الضعيف للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومعايير الأهلية للاستفادة من الاعتمادات والقروض؛
- ضرورة اختيار طريقة إدارة فعالة وعملية لإطلاق نشاط الصندوق بما في ذلك تلك المتعلقة بفتح حساب الصندوق لدى بنك التنمية الأفريقي؛
- الديناميكية التي يجب إضافؤها على نشاط الصندوق حتى يؤخذ في الحسبان أيضاً انخفاض الإيرادات النفطية وآثارها على البلدان المنتجة للنفط.
- ضرورة تحديد الهبات وتشجيع القروض التفضيلية؛
- البحث عن حلول لجلب مختلف فئات المساهمين في الصندوق؛
- ضرورة ضمان بقاء الصندوق من خلال تعزيز النظام الأفريقي للطاقة وتحسين قدرات التخزين والتوزيع لدى البلدان الأفريقية فضلاً عن تطوير موارد الطاقة البديلة؛
- ضرورة الاستباق، على غرار البلدان والمناطق الأخرى من العالم، لمرحلة ما بعد النفط؛
- تحديد المراحل اللاحقة لإنشاء الصندوق (تقييم الاحتياجات، تقييم المبلغ الأدنى لبدء أنشطة الصندوق وقدراته على تعبئة الموارد التي يقدمها مختلف المقرضين)

- 58- في ختام مناقشة هذه المسألة، أعطى الوزراء التوجيهات الكفيلة بتنفيذ التوصيات التي قدمها الخبراء. يتعلق الأمر بما يلي:
- ضمان إدارة جيدة للصندوق، تحديد الهبات، وإعطاء الأولوية للقروض التي سيتم تقديمها بشروط ميسرة.
 - زيادة نسبة تمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ضمن المجلس العام للصندوق، المطالبة بمساهمتها في تشكيل الصندوق واستيفاء البلدان المساهمة، المساهمة للشروط الأهلية.
 - تسهيل عملية بدء نشاطات الصندوق والتعجيل بتنفيذها من خلال إسناد إدارته إلى بنك التنمية الأفريقي.

- بحث إمكانيات تدخل الصندوق بغية مساعدة البلدان المنتجة أيضاً على التخفيف من وطأة آثار انخفاض سعر النفط؛
- علاوة على المساعدة الفورية على مواجهة آثار ارتفاع سعر النفط، يتعين أن يتم، على المدى المتوسط والطويل، تنشيط وتعزيز النظام الأفريقي للطاقة بغية استدامته (إعادة تنظيم نظام التخزين والتوزيع وتعزيزه؛ تعزيز القدرات الإنتاجية أو إعادة الاعتبار لها (مصافي البترول) وتطوير وتعميم مصادر الطاقة بديلة للنفط والغاز؛
- إقامة اتصالات مسبقة بهدف توعية المؤسسات التي قد تساهم في تمويل الصندوق واسترعاء اهتمامها؛
- دراسة سبل ووسائل جعل هذا الصندوق محل اهتمام البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المستوردة للنفط، والبلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة غير المتضررة من آثار ارتفاع سعر النفط.

59- حددت الدراسة المستوى الأدنى لمشروع الصندوق في أنشطته بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي على الأقل. ولهذا الغرض، طلب الوزراء تقييم مستوى احتياطي الصندوق الضروري للسنوات القادمة (من 3 إلى 5 سنوات) على أساس احتياجات البلدان لتحقيق توازن ميزانيات مدفوعاتها جراء ارتفاع سعر النفط للفترة الحالية والمستقبلية.

60- تم أخذ مختلف الملاحظات التي قدمت بشأن تقرير الخبراء بعين الاعتبار وتم ترجمتها في صيغتها النهائية.

61- بعد دراسة تقرير الخبراء بشكل معمق، وافق عليه مؤتمر الوزراء مع التعديلات التي أدخلت عليه.

سابعاً: اقتراح جمهورية مصر العربية:

62- اقترحت جمهورية مصر العربية على المؤتمر إنشاء مكتب اتصال في القاهرة داخل وزارة النفط بغية تقديم المساعدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، دون أعباء مالية، في الأنشطة المتعلقة بالمحروقات بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر. وفي هذا الصدد شكر الوزراء جمهورية مصر العربية على هذه المبادرة وطلبوا من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تدرس، مع جمهورية مصر العربية، سبل إنجاز هذا المقترح.

ثامناً: بحث واعتماد إعلان المؤتمر:

63- على اثر دراسة مشروع الإعلان المعروض عليهم، أدخل الوزراء بعض التحسينات الثرية على الوثيقة شكلاً ومضموناً.

64- قرروا، من بين أمور أخرى، إسناد إدارة موارد وأنشطة الصندوق الأفريقي للنفط إلى بنك التنمية الأفريقي كما اقترحوا أن يتم برعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، إنشاء مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات كجهاز مركزي لتنسيق السياسات والاستراتيجيات في مجال المحروقات على الصعيد القاري.

65- فضلا عن ذلك، التزم الوزراء بالعمل من أجل إنشاء مستودعات مشتركة إقليمية بهدف تحسين ظروف تخزين المنتجات النفطية. وتموين البلدان غير المنتجة لا سيما البلدان غير الساحلية وكذلك تشجيع المشاريع الإقليمية التكاملية، وأنابيب الغاز وأنابيب النفط ومصافي النفط الإقليمية بالإضافة إلى تعزيز العمليات المشتركة للتنقيب عن حقول البترول الحدودية واستغلالها وإيلاءها الأولوية لدى حكوماتنا.

66- سمحت التعديلات المختلفة التي تم إدخالها على التقرير باستكمال هذه الوثيقة التي تم اعتمادها بالتصديق. ويرفق الإعلان المعتمد في ملحق بهذا التقرير.

تاسعاً: بحث واعتماد مشروع خطة العمل:

- 67- تتضمن خطة العمل التي بحثها الوزراء أربعة محاور رئيسية هي:
- أ- الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من آثار ارتفاع سعر النفط؛
 - ب- الإجراءات المتعلقة برفع الإيرادات النفطية للبلدان المنتجة إلى أقصى حد؛
 - ج- الإجراءات المتعلقة بزيادة الكمية وتحسين نوعية المنتجات النفطية.
 - د- الأعمال الأخرى.

68- تم اعتماد مشروع خطة العمل بعد دراسته وإدخال تعديلات عليه من قبل الوزراء وهو متضمن في الملحق. وقد دعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بالاشتراك مع جميع الفاعلين المعنيين لتنفيذ الأعمال المنصوص عليها في خطة العمل المذكورة في أقرب وقت ممكن.

عاشراً : مراسم الاختتام:

- 69- قدم وزير المناجم والطاقة لغينيا الاستوائية قرار الشكر نيابة عن جميع الوفود.
- 70- بعد ذلك، أعلن رئيس المؤتمر، وزير النفط لجمهورية مصر العربية اختتام أعمال الدورة الوزارية.

2007

Report on the first African Union conference of ministers responsible for hydrocarbons (oil and gas)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4212>

Downloaded from African Union Common Repository